المواضع الصرفية والنحوية لحذف العلة الطويلة من آخر الكلمة عند المتقدمين

دراسة صوتية.

د. نانسي أحمد السيد*

تاريخ وصول البحث: 2024/3/31م تاريخ قبول البحث: 2024/6/23م

الملخص

تعدّ ظاهرة حذف العلّة الطّويلة واحدةً من أبرز الظّواهر التي عوّل عليها علماؤنا الأوائل في تفسير التّغيرات الطّارئة على بنية الكلمات معتلّة الآخر في مواضع نحويّة، ومواضع صرفيّة طرأت عليها ظروف صوتية أدّت إلى تحوير البنية الصّرفية لتلك الكلمات بما يناسب القوانين الصوتيّة في العربيّة. يهدف هذا البحث إلى دراسة المواضع التي فسّر فيها العلماء التّغير في الكلمة معتلّة الآخر بحذف العلّة الطّويلة، دراسة وصفيّة تحليليّة في ظلِّ مفهوم دقيق للعلّة الطّويلة، واستنادًا إلى النّظام المقطعيّ في العربيّة؛ وبالاستعانة بالكتابة الصوتيّة بُغية تحديد تفاصيل التّغيّر الدّقيق الطارِئ عليها حال تعرّضها لظروف تؤدي إلى ذلك.

وخلصت الدّراسة إلى أنَّ النّظر في التّغيرات في مواضع حذف العلّة الطّويلة في آخر الكلمة التي قرّرها الأوائل نظرًا تحليليًا مستندًا إلى النّظام المقطعيّ في العربية، وممثلا بالكتابة الصوتيّة، في إطار فهم حقيقة ما سمّاه الأوائل حروف المدّ على أنّها علة طويلة مساوية لعلتين قصيرتين من النّوع ذاته، يُحيلنا النّظر في الأمرين معًا إلى أنّ التّغير الطارئ على آخر الكلمة معتلّة الآخر يكون على أحوال: فالتّقصير للعلّة الطّويلة الواحدة، والتّقصير لعلتين طويلتين مختلفتين، وحذف فعليّ واقع حقيقة.

الكلمات المفتاحية: العلل الطّويلة، العلل القصيرة، حروف المدّ، حروف اللّين، النّظام المقطعيّ، الكتابة الصوتيّة، الإسناد، جمع المقصور والمنقوص، تقصير العلّة الطّويلة، التقاء السّاكنين.

* محاضر متفرغ، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Morphological and Syntactic Positions for Deleting the Long Vowel from the End of the Word for Advanced Learners.

A Phonetic Study

ABSTRACT

The phenomenon of deleting the long vowel is one of the prominent phenomena that our early scholars relied on to interpret the sudden changes in the structure of weak words, both in syntactic and inflectional positions, affected by phonetic conditions that led to the modification of the inflectional structure of those words to fit the phonetic rules in Arabic.

This research aims to study the contexts in which scholars have interpreted the change in a weak word when omitting the long vowel. It is a descriptive and analytical study within a precise concept of the long vowel, based on the syllabic system as well as the phonetic writing in Arabic to determine the precise details of the change that occurs when the word is exposed to conditions leading to that.

The study concluded that examining the changes in the positions where the long vowel is deleted at the end of the word, as determined by the early scholars, analytically relies on the syllabic system in Arabic. To understand the truth of what the early scholars called "long vowels" as an equivalent long vowel to two short vowels of the same type, we need to consider both aspects together. The resulting change at the end of the word can be in the form of shortening a single long vowel, shortening two different long vowels, or actual deletion.

The keywords :long vowels, short vowels, Semi vowels, Syllabic system, Phonetic writing system, plural of shortened and imperfect vowels, shortening of long vowels, A succession of two consonants.

مقدمة:

شكلت العلل في العربيّة موضوع بحث واستقصاء للحقيقة التي تحكم تلك الأصوات، وقدم الأوائل في هذا الميدان تصورًا للمفهوم تشكلت بتأثيره مجموعة من المصطلحات: الحركات، وحروف المد، وحروف العلة، وحروف اللين، وحاولوا أن يحدّوا تلك المصطلحات بتعريفات تشكلت وفق تصوراتهم لماهيّة تلك الأصوات ووظيفتها في الأنساق اللّغويّة.

ولكن ثمّة أمور تعيق الحكم الصّحيح على تحولات بعض الأصوات في البنية الصّرفية للكلمة، ولا سيّما إذا ساعدت عوامل معينة على إحداث لبس في تحديد القيمة الأساسيّة للصّوت في تلك البنية، وتحديد الظروف الصّوتية السابقة واللاحقة التي تسهم مجتمعة في إحداث تغيّر طارئ وفق قوانين محددة.

وبموازاة التّطور الذي طال الدّرس الصوتي في اللّغة، لم تعد بعض الأحكام التي أطلقها المتقدمون مقبولة في تفسير ظواهر صوتيّة وصرفيّة ونحويّة تتعلق بما يسمى الحركات الطّويلة أو أصوات العلّة.

ولا يُغفَلُ أنّ علماءنا الأوائل قدّموا ثروة في ميدان الدّراسات اللُغوية تكاد إلى اليوم لم توفَّ حقّها من الدّراسة والنّظر والتّحقيق، فقد كانوا أصحاب نظر ثاقب في تفسير الظّواهر الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة في العربيّة، وكان جهدهم عظيمًا في تقديم المستوى الصّوتيّ بصورة تكاملت على مراحل حتّى وصلت إلينا، فقد أدركوا أنّ الصّوت هو المكوّن الأوّل للّغة، فحدّها ابن جنّي بأنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن حاجاتهم[1]. وأدركوا أنّ تمايز هذه الأصوات ناتج عن تمايز مخارجها وصفاتها التّي تتحدد وفقًا للمخرج الأساسيّ الّذي يتحدد بنقطة احتجاز الهواء المندفع من الرّئتين، وتموضع أعضاء النّطق بشكل مُعيّن لكلّ صوت مُشكّلة منظومة من الصّفات تحدد هويّة الصوت بشكل قاطع.

ولكن ثمّة مشكلات واجهتهم أدّت إلى اضطراب بعض أحكامهم الصّوتيّة، كان أبرزها النظام الكتّابي في العربية في بعض جوانبه التي ألبستْ على الدّراسين في تفسير ظواهر صوتيّة وصرفيّة ونحويّة أدّت إلى تغيّر في تركيب النّسق اللغويّ، كما لم يكن بين أيديهم ما كان للمحدثين من الوسائل الحديثة التي ساعدتهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة لدراساتهم.

وشكلت العلل موضوعًا تناوله الأوائل في مختلف المصنّفات بالدّراسة والتّحليل، للحاجة إلى تفاصيله في مختلف الموضوعات، فنجده في المعاجم والمؤلفات النّحويّة، والصّرفيّة، واللّغوية، وغيرها.

ولا يقلّ اهتمام الباحثين اليوم عن اهتمام سابقيهم بموضوع العلّل في العربيّة، فهي في المؤلفات المعنونة بعلم اللّغة، وفقه اللّغة، وفي مؤلفات متخصّصة بدراسة الأصوات، وفي مؤلفات تخصّصت في دراسة الصّرف بمناهج صوتية، بل نجد أنّ دراسة العلل اليوم أضحت أكثر تحديدًا وتخصيصًا، فالدّراسات الّتي خصّصت العلّة بالبحث والتّحليل كثيرة، وقد أفادت الباحثة من مجموعة من البحوث المتخصّصة في هذا المجال، فقد درس الباحثان مسعود غريب ويحيى القريشي أصوات العلّة عند المتقدمين دراسةً وصفيةً تحليليّةً في بحثهما الموسوم بـ: "أصوات العلّة عند القدامى بين الصوت والرّمز: مقاربة وصفية تحليليّة" (2020م) تناولا فيه مفهوم العلّة عند المتقدمين، وموقع العلّة بين الصوامت والصوائت، وكيف أثّر مفهوم الحركة ومفهوم العلّة عند المتقدمين في الدّرس الصّوتيّ.

وقدم محمد عبده شحادة في دراسته: "ظاهرة الإعلال بالحذف دراسة صوتيّة" (2009م) محاولة لتقديم ظاهرة الحذف عند القدامى مع ربط ذلك بتصوّر المحدثين في إطار المنهجين: الوصفيّ والتاريخيّ، وتناول في دراسته حذف فاء الكلمة وعينها ولامها، وقدم الباحث تصوّره لظاهرة الحذف بوصف تصوّر المتقدمين للعلة الطويلة، فهي في تحليله لمواضع الحذف علّة قصيرة مسبوقة بعلّة من النّوع نفسه تابعة للصامت الذي يسبقها، وهي في الوقت ذاته موصوفة بالسّكون.

وفي دراسة بعنوان: "التّخفيف الصّوتيّ في بنية الكلمة العربيّة: دراسة تحليليّة في علم الدّلالة الصوتيّ" (2012م)، ناقش رشيد حليم الآليات التي اتُكِئ عليها في العربيّة نزوعًا إلى التّخفيف الصوتيّ؛ لتحقيق مبدأ الحد الأدنى من الجهد الذي يشكّل واحدًا من المبادئ الّتي تشترك فيها معظم الألسن.

وخصّ الباحثان جنان ناظم، وحسين عبد المهدي مواضع حذف الألف وتوجيهها بين القدماء والمحدثين بالبحث والتحليل في دراسة بعنوان: التّوجيه الصوتي لحذف الألف في العربيّة، دراسة تحليليّة موازنة بين القدماء والمحدثين، وبيّنا من خلال الدراسة دور الدرس الصوتي الحديث في تصحيح بعض ما وهم فيه القدماء في توجيه المسائل الصوتية الصرفية.

كما قدم قباري شحادة موضوع إسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر دراسة صوتيّة صرفيّة، تُحلل التّغير الطّارئ على الفعل الأجوف حال إسناده إلى الضّمائر في ضوء الدّرس الصوتيّ الحديث.

وقدّمت الباحثة ليلى باوزير في رسالتها الموسومة بـ: "الفعل النّاقص دراسة صوتيّة صرفيّة في ضوء نظرية العامل الفونولوجيّ (المقطعيّ)" تفسيرًا لدخول الضمائر على الفعل النّاقص بعد إعلاله وفق قوانين فونولوجيّة مطّردة تعلل تطوّر نطق كل صيغة فعليّة عن الأصل المقدّر لها، واستنبطت من خلال الدراسة قوانين فونولوجيّة تقوم على اعتبار مواضع مقاطع البناء الصرفيّ لتفسير بعض الظّواهر غير المسبوق إلى تفسيرها، وافترضت الباحثة نظرية الصّامت المغفل، وتعتمد فيها على أنّ المقاطع العربية لا تبدأ بصائت، وعليه لا بدّ أن يكون الموضع الأول للمقطع موضع صامت، سواءً أتحقق بالنّطق، أم لم يتحقق، وعليه تفترض وجود الصامت المغفل في بداية المقطع الصوتي لواو الجماعة، وألف الاثنين، وياء المخاطبة، فالضمائر المذكورة أصوات مديّة تتكون من حركتين؛ وهذا لا يُتصور في المقاطع الصوتية في العربية، فتفرض الباحثة في أولها موضع صامت مغفل نطقا، وتنطلق من هذه الفرضية في تفسير مراحل التطور الصوتيّ وصولا إلى الوجه الذي استقرت عليه بنية الكلمة بعد اتّصالها بالضمائر.

واختصّ أمجد طلافحة الباحث موضوع إسناد الأفعال إلى الضمائر في رسالته الموسومة بـ:" إسناد الأفعال إلى الضمائر: دراسة في البنية والتركيب" فتناول الأفعال الصّحيحة والمعتلّة، وقدّم تفسيرات للتّغيرات على الأفعال بعد إسنادها، واعتمد في تفسيره على أنّ الضمائر تُلحق بالصّورة الأولى للأفعال قبل إعلالها، وبعدها تحدث التّغيرات التي تؤدّي إلى ثباتها على صورتها النّهائية، وهو رأي أستاذه فوزي الشايب في كتابه "تأمّلات في ظواهر الحذف الصّرفي".

وليست هذه الدّراسات إلا غيْضًا من فيْض، فقد حَظِيَ موضوع العلل في العربيّة باهتمام المحدثين في الدّراسات الصّوتيّة والصرفيّة، الباحثة فيما قدّمه الأوائل، والنّاظرة فيه في ضوء ما توصّل له الدّرس الصّوتيّ الحديث،

أمّا هذا البحث، فقد درس مواضع العلل الطّويلة: الألف، والواو، والياء في آخر الكلمة، سواءً أكانت الكلمة اسمًا أم حرفًا أم فعلًا التي قرّر المتقدمون فيها تفسير التّغير الطارئ عليها في ظروف صوتيّة أو صرفيّة أو نحويّة بالحذف لفظًا ورسمًا، أو بالحذف لفظًا دون الرّسم، وتناولها بالتّحليل من خلال معطيات درس النّظام المقطعيّ في العربيّة القائم على تجاور الصّوامت والصّوائت في كيفيات وهيئات محددة، وبالاستعانة بالنّظام العالميّ للكتابة الصوتيّة التي تُعين على فهم التّحولات الصّوتيّة في بنية الكلمة، في ظلّ مفهوم العلّة الطّويلة المساوية لعلّتين قصيرتين.

وهدف إلى تقديمه بصورة واضحة تعتمد صورة الكلمة في بنيتها السطحية المستعملة، وليس في بنيتها الافتراضية الأولى، وتسلسل في بيان المراحل التي مرّت بها الكلمة حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة بعد التّغير الطارئ عليها من خلال الجداول؛ مُبينًا عدم توافق ما توصّل إليه الدّرس الصّوتيّ الحديث مع بعض ما قدّمه الأوائل في جوانب صوتيّة وصرفيّة، ومُشيرًا إلى ضرورة توظيف معطيات الدّرس الصّوتيّ الحديث للوصول إلى توصيف دقيق مبنيّ على مقدمات علميّة مُقنعة، وبناء مناهج دراسيّة قائمة على معطيات الدّرس الصّوتيّ الحديث.

تمهيد:

تنبّه الأوائل إلى أنّ ثمّة قصورًا في النّظام الكتابيّ في تمثيل اللّغة العربيّة في بعض جوانبها، ومن ذلك حديثهم عن عدد الرموز المستخدمة في النّظام الكتابيّ التي لا تكون إلا ثمانية وعشرين رمزًا بينما أصوات العربية أكثر من ذلك، فهي خمسة وثلاثون على رأي بعضهم، ستة منها لا تمتلك رمزًا خاصا يمثلها، وهي: الهمزَة بَيْنَ بَيْنَ، والأَلف المُمالة، وأَلفُ التفخيم، والحرفُ الْمُعْتَرض بَين الشين وَالْجِيم، والحرف الْمُعْتَرض بَين الزَّاي وَالصَّاد، وَالنُّون الْخَفِيفَة.[2] وأوصلها سيبويه إلى اثنين وأربعين صوتًا إذا جمعنا الأصوات الجيّدة والأصوات الرّديئة. وهي أكثر من ذلك إذا عددنا تنوّع صورها النّطقيّة. وفي جانب آخر حالت ظاهرة تمثيل الرّمز لأكثر من صوت دون إعطاء مجموعة من الأصوات حقّها من التّميّز والاستقلال، لا سيّما رمزي (و)، و(ي)، المستخدمين للدّلالة على العلل الطّويلة، أو ما سمّاه المتقدمون حروف المد، والأصوات نصف الصائتة أو نصف الصّامتة، أو ما سمّاه المتقدمون حرفي اللّين. ومنه تمثيل صوتي الهمزة والألف بالرّمز نفسه. وكانت المشكلة في المستوى الكتابيّ بوابة إلى مشكلات صوتيّة تتعلق بأصوات العلّة أو الحركات والأصوات التي تشترك معها في الرمز الممثل لها من أكثر من ناحية، منها تصنيفها بين الصوامت والصوائت، ثمّ مشكلة الحد الذي حاول به العلماء أن يعرّفوا به أصوات العلّة لتمييزها عن الأصوات الأخرى، ومن ثم اضطراب الأحكام على تحولات هذه الأصوات في المستويين الصرفيّ والنّحويّ.

ومن أبرز مشكلات النظام الكتابي، وألصقها بموضوع بحثنا، مشكلة رموز الحركات أو العلل القصيرة، ومشكلة الصورة الواحدة لأصوات متعددة.

-رموز الحركات القصيرة:

يتشكّل النّظام الكتابيّ في العربيّة بتآلف ثمانية وعشرين رمزًا وفق قواعد إملائيّة معيّنة، أو تسعة وعشرين إضافة رمز الألف، وتخلو هذه الرّموز من رموز خاصّة بالحركات القصيرة: الفتحة والضمّة والكسرة، على الرّغم من تشكيلها جزءًا أساسيًا من بنية الكلمة الصرفيّة.

تعتمد الرّموز الكتابيّة في العربيّة على تمثيل الصوامت دون الصوائت[3]، وأمّا تمثيل ما سمّاه الأوائل حروف المد، فقد كان تبعًا للأصوات المشتركة معها في الرّمز، فالعلّتان الطّويلتان: الواو والياء مشتركتان مع حرفي اللّين، أو الصوتين شبه الصّامتين في الرّمز، وهما صوتان يعاملان معاملة الصّوامت في الأنساق اللّغوية.[4] والألف تشترك مع الهمزة في رمزها، ولم يكن لها مكان بين الرّموز الثّمانية والعشرين، وقد حاول الأوائل إيجاد مكان بين الرّموز الثّمانية والعشرين للألف العلّة الطّويلة، فوضعوها مع اللام لتكون "اللام ألف" فتصبح الرّموز تسعة وعشرين. ويؤكد ذلك تعليل ابن جنّيّ لوضع الألف مع اللام وهو عدم التّمكن من نطقها ابتداء؛ لأنها ساكنة[5]، وهذا يؤكد أنّ تمثيل العلتين الطّويلتين الواو والياء ما كان إلا تبعًا لتمثيل الصّوتين اللّينين، فالعلل تشترك في عدم إمكانية النّطق بها ابتداء؛ وليس ذلك لسكونها، بل كان لأنّها حركات.

وقد أدرك الأوائل أهميّة الحركات القصيرة في ضبط الكلمات وقراءتها قراءة صحيحة، وأجمعوا أنّ أوّل من تنبّه إلى أهميّة وجود رموز تعبّر عن تلك الحركات أبو الأسود الدؤليّ، في محاولته الأولى من نوعها لإيجاد رموز تشير إليها، وكان ذلك بدافع ضبط كلمات القرءان الكريم لقارئها، فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والضمّة نقطة بين يدي الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف[6] . وتعدّ إشارته إلى حركة الشّفتين أثناء نطق الحركة إشارة مهمّة إلى ارتباط الحركات القصيرة بالحركات الطّويلة. ولكنَّ هذا التمثيل اقتصر على حركة أواخر الكلم[7]، وسُمّي نقط الإعراب، فالمقصود هنا هو ضبط الإعراب وليس ضبط البنى الصرفيّة للكلمات.

ولكنّ نقط الدؤليّ التبس بنقط الإعجام الذي جاء تاليًا لنقط الإعراب، فكانت المرحلة الثانيّة التي تبلور فيها وَعْيُهم بتحويل نقط الإعراب إلى علامات ترمز إلى الحركات القصيرة وتعبّر عن صوتها، فكان ما فعله الخليل تحويل الفتحة ألفًا مضجعة، والكسرة يَاء مَرْدُودَة، والضمة واوًا صغرى. ولم يكن الموقع المختار للحركة يعبر حقيقة عن موقعها النّطقي، فالحركة في الرّسم فوق الحرف فتحة وضمّة، وتحته كسرة، وهي في الموقع النطقي تالية له.[8] وبالرّغم من هذا الإدراك الذي تجلّى في إيجاد الرّموز المناسبة للحركات القصيرة إلا أنّ هذه الرّموز لم تصل في أهميّة

تطبيقها إلى مستوى الرّموز الأساسيّة المعروفة في النّظام الكتابيّ في العربيّة، ويعدّ تطبيقها اليوم في النّظام الكتابيّ إضافة مع تشكيلها جزءًا أصيلًا من البنية الصرفيّة للكلمات. فلا تعدّ كتابة الكلمة دون ضبط بالحركات القصيرة كتابة خاطئة، على الرّغم من أنَّ عدم ضبط الكلمات بالحركات القصيرة يُلْبِس على القارئ فهم الكلمة الخالية من الضّبط، ويُلبس على الدّارس تحديد مكوناتها الصوتية، فـ: (كتب) مثلا، يختلف توجيهها وتكوينها الصوتيّ وفق اختلاف حركاتها:

كَتَبَ ← kataba كُتِبَ ← kutiba كُتُبٌ ← kutubun

ولم يكن هذا الحال مع الحركات الطّويلة، فرموزها أساسيّة في التّمثيل ولا يُستغنى عنها في الكتابة، فلا تكتب كلمة " مَكْتوب maktuub دون الواو، ولا كلمة "كاتِب" kaatib دون الألف، أو كلمة " سَمير" samiir دون الياء.

-الصّورة الواحدة لأصوات مُتعدّدة:

برزت مشكلة تشابه صور الأصوات في العربيّة بشكل رئيس في إطار الحكم على الحركات الطّويلة، بدءا من اتّحاد صورتي الألف والهمزة الذي ظلّ سببًا في الاضطراب بين هذين الصوتين إلى أن ميّز الخليل الهمزة برأس عين صغيرة[9]، والتزم استخدام هذا الرّمز في الكتابة رمزًا أساسيّا لصوت الهمزة، ولكنّ التّطابق الذي كان بين رمزي الصوتين ما زال يترك أثرًا في اللبس بين الألف والهمزة إلى اليوم، لا سيّما أنّ همزة الوصل ترسم بطريقة مطابقة لرمز الحركة الطّويلة الألف. ثمّ اتّحاد صورة صوتي الواو والياء: (و- ي) في الإشارة إلى صوتين مختلفين: الحركتين الطويلتين: uu-ii، والصوتين شبه الصامتينw-y، أمّا رمز الألف - وإنِ التبس بالهمزة- فليس له صورة صوتيّة ثانية كالواو والياء، فالألف حركة طويلة، أو حرف مد- كما سمّاها المتقدمون- aa. وربّما تعْرِض للباحثين مشكلات أخرى تتعلق بالمستوى الكتابي في العربية، كمشكلة تمثيل التنوين، التي تكون بمضاعفة الحركة (ـٍّ) لتمثيل صامت ساكن، وكان الأولى أن تُرسم حركة ونونًا صغيرة[10]؛ لتجنّب اللّبس الذي ينشأ عند بعضهم في ظنّ التّنوين حركة، وهو في الحقيقة صامت ساكن.

والمتتبّع للدّرس الصوتيّ الصرفيّ يلحظ أثر الانطلاق في تعليل التّغيرات الصوتية في البنية الصرفيّة من أثر الرّسم أو الكتابة، ممّا أدّى إلى الاضطراب والخلط في مواضع كثيرة؛ لأنَّ الرّموز الخطيّة لا يمكن أن تستوعب تفاصيل التّنوع والغنى الصوتيّ في العربيّة، وفي غيرها من اللّغات.[11]

وقد تنبّه الباحثون إلى المشكلات التي أشرنا إليها، ولكنّها في موقعها في هذه الدراسة تتعلق بمشكلة البحث الأساسيّة، وينبني عليها جزء أساسيّ من نتائج البحث.

-موقعيّة العلل في أصوات العربيّة:

عرف المتقدمون الفرق بين العلل والصحاح في أصوات العربية، وميّزوا بينها من حيث المخرج والصفة والوظيفة التي تؤديها في النّظام الصوتيّ، أمّا من حيث المخرج، فقد جمع الخليل بين الهمزة وأصوات الألف الواو والياء المديتين في مخرج واحد هو الجوف، وسمّاها حروفًا هوائيّة[12]؛ لأنّها على حد وصفه لا يتعلق بها شيء، ويقصد بذلك عدم وجود اعتراض أو تضييق في ممرّ الهواء عند النّطق بها. أمّا سيبويه فقد جمع بين أصوات العلل الطويلة والأصوات المشتركة معها في الرّمز، فجعل صوتي الهمزة والألف في مخرج الهمزة، وهو أقصى الحلق، وصوتي الياء المديّة وغير المديّة في مخرج وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى، وصوتي الواو المدية وغير المدية في مخرج بين الشفتين[13]. ورأى ابن جنّيّ رأي سيبويه في جمع الألف والهمزة في مخرج واحد مع أنّه ذكر ما يتضارب مع هذا القول في حديثه عن أسماء الحروف حول اتّحاد صورة الهمزة والألف، ففي التّفريق بينهما رأى أنّ الألف مع اتّحادها مع الهمزة في الصورة إلا أنّ مخرجهما مختلفان، ولكنَّ توضيحه للاختلاف لا يُفهم منه الفرق بين المخرجين بشكل واضح، فقد وصف الهمزة أنّها من المصدر، ومخرج الألف فوقها من أوّل الحلق.[14]

والحركات أصوات مجهورة، ويشاركها جزء من الصّوامت في هذه الصفة، ولكنّ الهواء ينطلق حرّا طليقًا عند النّطق بها دون أن يعترضه عائق بدرجة لا تكون للصّوامت المشاركة لها في الجهر، ممّا جعل لها تميّزا بقوة الوضوح السمعيّ، بل تعدّ أساسا لقوّة الإسماع في العربيّة الرّاسخة في المشافهة، وجعل طه حسين هذه الخاصيّة طابعًا للأدب العربيّ، وسمّاها الطابع الإنشادي.[15]

وأمّا من حيث الوظيفة المناطة بالعلل، فإن كانت أصول الكلمات في العربيّة لا تتشكل إلا بالصّوامت، فالعلل تشكّل الوسيلة الرئيسة لتقليب صيغ الاشتقاق للمادّة الواحدة؛ لذا لا تقلّ أهميّتها عن أهميّة الصّوامت في بناء الصيغ الاشتقاقيّة.[16]

وقد ميّز المتقدمون بين صوتي الواو والياء المديتين والأصوات الأخرى المشتركة معها في الرّمز نفسه، بتعيين المدّية منها بأنّها ساكنة مسبوقة بحركة مجانسة لها، وأمّا الأصوات الأخرى فهي أصوات الياء والواو غير المديتين[17]، والإشارات كثيرة، منها قول ابن جني: "لأنّ حرف المدّ متى تحرك فارق المدّ"، وسمّاها المحدثون الأصوات شبه الصّامتة، أو شبه الصائتة، وصورها متعدّدة، فساكنة مسبوقة بفتح، كما في (خَوْف)، و(لَيْل)، أو متبوعة بحركة قصيرة أو طويلة،

كما في وَعد، وواعِد، ويُسر، وياسر، وقد تكون الياء ساكنة مسبوقة بكسر كما في ودِيّ، وتكون الواو ساكنة مسبوقة بضم كما في دُنُوّ[18].

وللواو والياء اللّينتين طبيعة إنتاجيّة انتقاليّة خاصّة، يبدأ فيها اللّسان من منطقة من مناطق الحركات، وينتقل إلى منطقة لحركة أخرى بسرعة ملحوظة، فتتكوّن بالانزلاق الحاصل بين الحركتين، وهذا ما دعا المحدثين إلى اعتبارها نصف صائت، أو نصف صامت، وبسبب هذه الطبيعة الانزلاقيّة، وقصرها، وقلّة وضوحها مقارنة مع الحركات أو العلل الطّويلة [19]، اتّخذت موضع الصّوامت في السياقات الصّرفيّة، فشكلت جزءا من أصول المادة الكلمية، وشاركت الصّوامت في قبول الحركات القصيرة والطّويلة والإسكان.

أمّا العلل الطّويلة فقد وصفها الأوائل وفق تصورهم الذي تشكل في ظلّ المقدمات الصّوتية التي توصلوا إليها، وبيّنوا ذلك في كلّ موضع كانت العلل الطّويلة محل دراسة، فقد جعل لها سيبويه بابا يبين فيه حالة من حالات حذفها سمّاه: باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن" ثم بيّن المقصود بالسواكن في عنوانه: "وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التي قبلها حرفٌ مكسورٌ، والواو التي قبلها حرفٌ مضموم"[20]

ورغم إدراكهم الذي تجلّى في مقولاتهم عن العلل الطّويلة وعلاقتها بالحركات، وإشاراتهم في غير موضع إلى أنّ العلل الطّويلة ما هي إلا علل قصيرة امتدّت وطال زمنها، فالحركات أبعاض حروف المد عند ابن جنيّ[21]، وهذه إشارة إلى ربط الكل بالجزء، فأصوات المد تشتمل الحركة، والحركة بعضها، والحركات سُميتْ بأسماء الأصوات المديّة، فالضمّة واو صغيرة، والكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف صغيرة[22]، وإذا أشبعت الحركة ولّدت الحرف الذي هي بعضه[23]. فالعلاقة بين العلل الطّويلة والقصيرة عندهم معروفة ثابتة بالدّليل، ولكنّهم رغم هذا الإدراك لماهيّة العلل الطّويلة، إلا أنّ مُبرّرات - أشرنا إليها- سوّغت لهم القول بحرفيّة العلل الطّويلة، فكان وصفها بالسكون، وهو وصف مرفوض؛ لأنّها في ذاتها حركات، والحركة ضدّ السكون، ولا يكون الوصف بالسكون أو الحركة إلا للصّوامت، أمّا الحركات فلا توصف بالسكون، ولا تُتلى العلّة الطويلة في أي نسق لغوي في العربية إلا بصامت، ووصفهم لها بأنّها مسبوقة بعلّة قصيرة من النّوع نفسه، يتوالى فيه ثلاث فتحات، أو ثلاث ضمّات، أو ثلاث كسرات، وهو مما يُرفض في النّظام الصوتيّ في العربيّة.

ولربما ساغ لهم هذا الوصف لأنّهم أطلقوا على العلل حروفًا، كما أطلقوا ذلك على الصّوامت، ويرى بعض المحدثين أنّ تأثرهم بالخط هو الذي دفعهم لإطلاق لقب الحرفيّة على العلل؛ لانفرادها برموز مستقلة في التّمثيل الكتابيّ.[24]ولكنّ هذا الرأي ردّه آخرون بأنّ تسميتهم العلل الطّويلة حروفا إنّما كان لأنّ العلل لا تدخل وفق تصورهم لزمن الحركة،[25]وهو ما أشار إليه ابن جنيّ:" وكانت متى أشبعت ومُطلت تمَّت ووفت جرت مجرى الحروف".[26]

-المقاطع الصوتية في العربية [27].

تتشكل المقاطع الصوتيّة في العربيّة في ستة نماذج تمثّل القوانين الصوتيّة الخاصّة بالعربيّة:

المقطع		المقطع بالرموز	مثال	التقطيع الصوتي	التمثيل بالرموز
1-	القصير	ص ح	كَتَبَ	كَ تَ بَ	ص ح/ص ح/ ص ح
2-	المتوسط المفتوح	ص ح ح	في	في	ص ح ح
3-	المتوسط المغلق	ص ح ص	بَلْ	بَلْ	ص ح ص
4-	الطويل المغلق	ص ح ح ص	يكونْ	يَ كون	ص ح/ ص ح ح ص
5-	الطويل المغلق	ص ح ص ص	فَضْلْ	فَضْلْ	ص ح ص ص
6-	بالغ الطول مزدوج الإغلاق	ص ح ح ص ص	بارّ	بارّ	ص ح ح ص ص

ويوضّح هذا التشكيل المقطعيّ الخاص مجموعة من القوانين التي تُفسّر التّغير الذي يطرأ على بنية الكلمات في حال اصطدامها في وضعها الأول مع هذا النّظام حتى توافق أصواتها في ترتيبها من الصّوامت والصّوائت قوانين هذا النّظام:

-أقلّ ما يمكن أن يشكّل المقطع الصوتيّ صوتان: صامت، وصائت، فلا يمكن أن يتشكّل المقطع من صوت واحد، أو من صامتين دون صائت، أو من صائت طويل أو قصير دون صامت.

-لا تبدأ المقاطع الصوتيّة بعلّة قصيرة أو طويلة[28]، ولا تبدأ بصامتين متواليين دون صائت.

-المقاطع الثّلاثة الأولى مقاطع حرّة، أي أنّها ليست محدودة بموقع محدد في الكلمة، كما أنّها ليست محددة بالوقف، أمّا المقاطع الأخرى فلا تكون إلا آخر الكلمة، ولا تتشكل إلا حال الوقف فقط، باستثناء المقطعين الرّابع والخامس فقد يكونان حال الوصل في حالتين فسّرهما الأوائل بأنّهما الحالتان اللّتان أُبقيَ فيهما على اجتماع الساكنين:

- **الأولى**: في حال توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بنون التّوكيد الثّقيلة، كقولنا: يكتبانِّ فتكون المقاطع في الكلمة: يَكْ تُ بانْ نِ – ص ح/ ص ح/ ص ح ح ص/ ص ح

- **الثانية** في كلمات مثل: شابّة،ودابّةٌ، وتكون المقاطع فيهما: شابْ بَ ـةٌ – ص ح ح ص/ص ح/ ص ح ص، وفي تصغير مثل هذه الكلمات: شُوَيْبّة ودُوَيْبّة شُ وَيْبْ بَ ـةٌ – ص ح/ ص ح ص ص/ ص ح/ص ح ص

وفي غير هاتين الحالتين تعدّ هذه المقاطع مقيّدة المكان، فلا يجوز أن تكون إلا في آخر الكلمة حال الوقف.

- ومن أهمّ ما يُلاحظ في نظام تشكّل المقاطع الصوتيّة في العربيّة أنّنا لا نجد تتابعا لثلاث حركات قصيرة (ح ح ح) لا في مقطع واحد، ولا في نهاية مقطع مع بداية مقطع آخر.

-التّحليل الصوتيّ للمواضع التي حدّد فيها العلماء التّغير الطارئ على الكلمة معتلّة الآخر بالحذف:

تنقسم مواضع حذف العلة الطويلة من آخر الكلمة إلى قسمين: قسم قُرِر فيه حذف العلّة علامة من علامات الإعراب والبناء، وآخر حُذفت فيه العلّة الطّويلة لظروف صوتيّة طارئة على الكلمة. وتتناول الدّراسة التّغير الطّارئ على الكلمات معتلّة الآخر في القسمين استنادا إلى النّظام المقطعي، وبالاستعانة بالكتابة الصوتيّة؛ لتحديد تفاصيل التّغير الدقيقة، ومقارنتها بما قرّره الأوائل.

أولا: حذف العلّة علامة من علامات الإعراب والبناء:

لكلّ حالة من حالات الإعراب والبناء علامة، قد تكون من العلامات الأصلية كما سمّاها العلماء أو من العلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية في أوضاع معينة، ومن العلامات الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصلية عند المتقدمين حذف العلّة الطويلة، فهي علامة الجزم في المضارع معتلّ الآخر، وعلامة البناء في الأمر معتلّ الآخر، وتنوب في الحالتين عن السكون.

والأفعال محلّ الدّراسة هنا لم تتعرض إلى ظروف صوتيّة أدّت إلى الحذف، إنّما كان الحذف - كما قدّمه المتقدمون- حالة من حالات الإعراب، وعلامة من علامات البناء، ويكون ذلك في موضعين:

أ-الفعل المضارع معتلّ الآخر المسند إلى ضمير المذكر الغائب (هو)، أو المخاطب المفرد (أنتَ)، أو المؤنثة الغائبة المفردة (هي)، أو المتكلم المفرد والجمع (أنا ونحن)، في حالة الجزم.

ب-فعل الأمر معتل الآخر المسند إلى المفرد المذكر المخاطب.

يُجزم المضارع معتلّ الآخر وفق ما قدّمه العلماء وعلامة جزمه حذف العلّة الطّويلة من آخره، كقولنا: لمْ يسعَ، ولمْ يقضِ، ولمْ يدعُ، وعلّل الأوائل حذف العلّة الطّويلة في الأفعال معتلة الآخر علامة من علامات الجزم "بأَنَّ الْجَزْم حَذْف، فإِذا كَانَ آخر الْفِعْل متحرّكا حذفت الْحَرَكَة، وإِذا كَانَ سَاكِنا حذف الْحَرْف السَّاكِن"[29]. والمقصود بالسّاكن في هذا الموضع العلّة الطّويلة.

وعلّل صاحب الأصول في النّحو الحذف الذي أُقرَ هنا بأنّه إنّما كان لأن الجازم لم يصادف حركة يحذفها، فحُذفت الياء والواو لأن الحركة منهما.[30]ويشير هنا إلى قياس المعتلّ على الصّحيح، فالجازم في حال دخوله على الفعل المضارع صحيح الآخر يصادف حركة الآخر فيحذفها، نحو: يكتبُ (في حالة الرّفع) لم يكتبْ (في حالة الجزم)، فلمّا لم يجد حركة يحذفها في آخر (يقضي، ويدعو) حذف الياء والواو. ولكنّهم تنبهوا إلى ضرورة وجود العلّة القصيرة الضمّة في حال حذف الواو، والعلّة القصيرة الكسرة في حال حذف الياء، فقال: "إلا أنّكَ تضم الزايَ من "يغزو" وتكسر الميم من "يرمِي" إذا وصلتَ. فيدلّان على ما ذهبَ للجزمِ والوقفِ."[31]

وفي مقارنة التّحول في بنية الكلمة معتلّة الآخر قبل الجزم وبعده من خلال المقاطع الصوتيّة يتبيّن لنا تقصير العلّة الطّويلة، وليس حذفها، كما في الجدول الآتي:

1	يَسْعى ← يَسْ/ عى Yas ʻaa ص ح ص/ ص ح ح	يَقْضي ← يَقْ/ ضي yaqdii ص ح ص/ ص ح ح	يَدْعو ← يَدْ/ عو Yad ʻuu ص ح ص/ ص ح ح
2	لم يَسْعَ ← لَمْ/ يَسْ/ عَ Lam yas ʻa ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح	لم يَقضِ ← لم/ يقْ/ ضِ Lam yaqdi ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح	لم يَدْعُ ← لم/ يَدْ/ عُ Lam yad ʻu ص ح ص/ ص ح ص/ص ح

ويطرأ على الأمر معتلّ الآخر المسند إلى المفرد المذكر الغائب ما يطرأ على المضارع معتلّ الآخر حال الجزم، فيُبنى حسب المتقدمين على حذف العلّة الطّويلة، كقولنا: اسعَ، ادعُ، واقضِ، ولكنّنا في حال النّظر إلى تكوينه المقطعيّ الأصيل وما طرأ عليه من التّغير، نلحظ التّقصير وليس الحذف:

1	اسعى ← إسْ/ عى 'is'aa ص ح ص/ ص ح ح	ادعو ← إدْ/ عو 'ud 'uu ص ح ص/ ص ح ح	اقْضي ← إقْ/ ضي 'iqdii ص ح ص/ ص ح ح
2	اسعَ ← إسْ/ عَ 'is'a ص ح ص/ ص ح	ادْعُ ← إدْ/ عُ 'ud 'u ص ح ص/ ص ح	اقْضِ ← إقْ/ ضِ 'iqdi ص ح ص / ص ح

وعلى هذ يحدّد التّحول في مثل هذه الأفعال بالتّحول من المقطع (ص ح ح) ← (ص ح) أي تقصير العلّة الطّويلة وتحويلها إلى علّة قصيرة، فيكون التّقصير علامة الجزم ودليله في المضارع، وعلامة البناء في الأمر وليس حذف العلة الطويلة كليّا ([32]).

ويمكنُ أن نعدّ التّقصير حذفًا، فالمتقدّمون أشاروا إلى تسكين الحرف الصّحيح في الجزم بالحذف، أي بحذف العلّة القصيرة، والحذف ذاته واقع في معتلّ الآخر، ولكنّ مصطلح التّقصير يؤدّي معنى أدقّ يعبّر عن تحويل العلّة الطّويلة إلى علّة قصيرة.

ومنشأ الاضطراب في الحكم في هذه الحالة افتراض تحرّك الحرف الذي يسبق العلّة الطّويلة بحركة مجانسة لها، أي افتراض فتح ما قبل الألف وضمّ ما قبل الواو المدّية وكسر ما قبل الياء، بالإضافة إلى التّحول في الشكل الكتابيّ بين إثبات العلة وحذفها رسمًا. والحكم بحرفيّة العلّة أي عدّها حرفًا، الأمر الذي يُشْكل على الدارس فكرة تجزيئها.

ثانيا: حذف العلّة الطّويلة تحوّل طارئ في بنية الكلمة الصرفيّة في ظروف صوتيّة معيّنة:

يؤدي تعرّض الكلمة إلى ظروف معيّنة إلى اصطدام الشكل الذي آلت إليه مع النّظام المقطعيّ، أو يؤدّي إلى تجاور صوتيّ ثقيل على اللّسان، فيحدث التحوّل الذي يُلزمها موافقة هذا النّظام، أو يكون التّحول بُغية التّخفيف النّطقيّ نزعًا إلى تحقيق الحد الأدنى من الجهد.

ويكون ذلك في حالات تحكمها زيادة معيّنة على الكلمة المعتلّة، كإسناد الأفعال إلى الضّمائر، وزيادة واو الجمع في جمع المذكر السّالم، وتنوين الاسم المنقوص بتنوين الضمّ أو الكسر، أو في حالات يحكمها وصل الكلمة المعتلّة بما بعدها، فيتحقق ظرف صوتيّ طارئ يؤدّي إلى التّحول في بنيتها المنطوقة.

أولا: الإسناد:

الإسناد في اللغة من سند، وسند كما في جاء المقاييس: السِّينُ وَالنُّونُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى انْضِمَامِ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ(33)، وفي الصّرف: هو تحديد المقصود بالفعل من حيث العدد، والجنس، وطرف العملية التواصلية: المتكلم والمخاطب والغائب، من خلال اتّصال الفعل إمّا بتاء التأنيث، أو بضمير من الضّمائر المتصلة، التي قسمها العلماء إلى ضمائر متحركة، وضمائر ساكنة، أمّا المتحركة فهي: تاء المتكلم، والمخاطب، ونون النّسوة، ونا المتكلمين، وأما السّاكنة فهي: واو الجماعة، وألف الاثنين، وياء المخاطبة، وافتراض الأوائل سكونها يحيلنا إلى مديّتها، ويثبت ذلك القياس على الصحيح، نحو:

كَتَبوا، كَتَبا، تَكْتُبينَ taktubiina katabaa, katabuu,

-الفعل الماضي معتلّ الآخر المسند إلى ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، أو المؤنثتين الغائبتين:

عند إسناد الفعل الماضي معتل الآخر بالألف نحو: دعا، سعى، ارتضى إلى ضمير المفردة الغائبة (هي) تتصل به تاء التأنيث الساكنة، ويُفسر التّغير الطارئ على الفعل – حسب رأي الأوائل- بحذف الألف، ويتبين من خلال دراسة الحالة في ظل النّظام المقطعي أنّ التغير إنّما هو تقصير الألف، وليس حذفها.

1	سَعى ← سَ/ عى Sa'aa ص ح/ ص ح ح	دَعا ← دَ/ عا Da'aa ص ح / ص ح ح	ارتَضى ← إرْ/ تَ/ ضى 'irtadaa ص ح ص/ ص ح / ص ح ح
2	سَعاتْ ← سَ/ عاتْ Sa'aat ص ح/ ص ح ح ص	دَعاتْ ← دَ/ عاتْ Da'aat ص ح/ ص ح ح ص	ارتَضاتْ ← إرْ/تَ/ ضات 'irtadaat ص ح ص/ص ح/ص ح ح ص
3	سَعَتْ ← سَ/ عَتْ Sa'at ص ح/ ص ح ص	دَعَتْ ← دَ/ عَتْ Da'at ص ح/ ص ح ص	ارتَضَتْ ← إرْ/ تَ/ضَتْ 'irtadat ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص
نلاحظ	أنّ التحول في الكلمة وقع في المقطع الأخير من (ص ح ح ص) إلى المقطع (ص ح ص).		

وعلّل الأوائل الحذف هنا بأنّه سبيل للتخلص من التقاء الساكنين، فالعلّة الطّويلة ساكنة في تقديرهم، والتقاؤها بالتّاء السّاكنة ثقيل على اللّسان، فكان الحذف للتّخلص من الثّقل. وعند دراسة التّغير في ظلّ النّظام المقطعيّ نلاحظ تحوّل المقطع الطّويل (ص ح ح ص) إلى المقطع المتوسط (ص ح ص)، مما يحقق قاعدة الحد الأدنى من الجهد التي تميل إليها الألسن، وعلّة التغيّر هنا أنّ المقطع (ص ح ح ص) لا يقبل في هذه الحالة، لأنها ليست من الحالات التي ذكرت في موضع قبوله. ([34])

ويعود اللّبس في الحكم على التّغير الذي طرأ على مثل هذه الكلمات إلى ضبط الحرف السّابق للألف بالفتحة بوجود الألف، فيُتوهم أنّ الألف حُذفت والفتحة باقية على حالها، والصّحيح أنّ الحرف الذي يسبق الألف مفتوح فتحة طويلة، ولا يصحّ ضبطه بالفتحة فتتوالى بذلك علّة قصيرة وعلّة طويلة من النّوع نفسه؛ وهذا لا يتناسب مع النّظام الصوتيّ والمقطعيّ في العربيّة.

ولا يكون التّقصير ولا الحذف إذا كان الفعل الماضي معتلّ الآخر بالياء أو بالواو، نحو: خَشِيَ، وسَرُوَ وأسند إلى ضمير المؤنثة الغائبة المفردة: خَشِيَتْ، وسَرُوَتَ، فالياء والواو هنا حرفا لين، وليستا من العلل الطّويلة، وتتموقع الواو والياء اللّينتان في المقاطع الصّوتيّة في مواقع الصّوامت، فلا ثقل في اجتماعهما مع التّاء السّاكنة وفق رأي الأوائل، ولا يتشكّل مقطع صوتيّ مرفوض في مكانه وفق النّظام المقطعيّ في العربيّة.

1	خَشِيَ ← خَ/شِ/يَ ص ح/ ص ح/ ص ح ḫašiya	سَرُوَ ← سَ/رُ/وَ ص ح/ص ح/ ص ح saruwa
2	خَشِيَتْ ← خَ/شِ/يَتْ ص ح/ ص ح/ ص ح ص ḫašiyat	سَرُوَ تْ ← سَ/رُ/ وَتْ ص ح/ص ح/ ص ح ص saruwat_

-الفعل الماضي معتل الآخر المسند إلى ضمير الغائبين (هم):

عند إسناد الماضي معتلّ الآخر بالألف أو بالواو أو بالياء إلى ضمير الغائبين(هم)، واتّصاله بواو الجماعة فسّر الأوائل التّغير الطّارئ على الكلمة بحذف حرف العلّة.

ويُفسر التّغير الطّارئ على الفعل الماضي معتل الآخر بالألف عند إسناده إلى واو الجماعة بالتّحليل المستند إلى النظام المقطعي كالآتي:

1	2	3
سَعى + وا	سَعاوا ← سَ/ عا/ وا	سَعَوا ← سَ /عَوا
ص ح/ ص ح ح +ح ح	ص ح/ ص ح ح/ ح ح	ص ح/ ص ح ص
sa'aa+uu	sa'aauu	sa'au sa'aw

عند إسناد الفعل (سَعى) إلى واو الجماعة يتشكل مقطع صوتيّ مرفوض مكون من صائت طويل (ح ح) فيكون التّحول بتقصير العلّة الطّويلة (aa) في المقطع السّابق للمقطع المرفوض (ص ح ح) لتتحول إلى علّة قصيرة (a)، وتقصير العلّة الطّويلة (uu) في المقطع الثّالث لتتحول إلى علّة قصيرة (u) (ح ح)، فتلتقي علتان قصيرتان غير متماثلتين أولاهما فتحة(a)، والثّانية ضمّة(u)، وتجتمعان في مقطع واحد، فينج صوت الواو اللينة بالانزلاق الحاصل بين العلّتين (ح فتحة + ح ضمة) a+u=aw ([35])

وقد بيّن سعد مصلوح في معرض حديثه عن مصطلحي الصّائت المزدوج والحركة المزدوجة بأن التّعبير الصوتيّ عن الواو اللينة في مثل النّموذج الذي ذكرناه هو (au) وذلك وفق الخصائص الفيزيقية والنّطقية دون اعتبار الوظيفة، في حين أنّها تكتب وفقا للوظيفة الصّرفيّة (aw). ([36])

ويّطلق على الواو اللّينة والياء اللّينة مصطلح: أنصاف الحركات؛ بسبب طبيعة إنتاجها التي تبدأ من مخرج حركة من الحركات، ثم تنقل بسرعة ملحوظة إلى مخرج حركة أخرى، وبسبب هذه الطّبيعة الانزلاقيّة أو الانتقالية، ولقصرها، وقلّة وضوحها في السمع مقارنة بالواو والياء العلتين الطّويلتين، عُدتا صوتين صامتين على الرّغم ممّا فيها من شبه واضح بالحركات. ([37])

-أمّا التّغير الطّارئ على الفعل الماضي المنتهي بالواو[38]، فالواو فيه ليّنة وليست مديّة، وعند إسناده إلى واو الجماعة يُفسر التّغير كالآتي:

1	2	3
سَرُوَ + وا	سَرُوَوا سَ/ رُ/ وَ/ وا	سَروا سَ/ روا
ص ح/ ص ح/ ص ح + ح ح	ص ح/ ص ح/ ص ح/ ح ح	ص ح/ ص ح ح
Saruwa+uu	saruwauu	saruu

على اعتبار واو الجماعة واوا مديّة، كما أشرنا في بداية الإسناد، وبالمحافظة على تحرك الياء بالفتح على اعتبارها حركة بناء ظاهرة في الماضي المسند إلى الضمير (هو)، يتشكّل مقطع مرفوض (ح ح)، فيحذف المقطع الذي قبله (wa)، ويؤدّي الحذف إلى تتابع ثلاثة علل قصيرة، وهذا مرفوض، فتحذف العلّة القصيرة من المقطع الثّاني، فيلتقي الصّامت (r) مع العلّة الطّويلة (uu)، فتتحوّل المقاطع المُكوّنة للكلمة من أربعة مقاطع تتضمّن مقطعًا مرفوضًا، إلى مقطعين (ص ح/

ص ح ح)، و يكون التّغير الطّارئ حذفًا، ولكنّه ليس حذفًا لعلّة طويلة، إنّما حُذف لمقطع صوتيّ يتضمّن واوًا ليّنة وليست مديّة، بالإضافة إلى حذف العلّة القصيرة من المقطع الذي يسبقه[39]

وهو ذات التّغير الحادث على الفعل الماضي المنتهي بالياء:

1	2	3
خَشِيَ + وا = خَشِيَوا ẖašiya+uu	خَشِيَوا خَ/ شِ/ يَ/ وا ص ح/ ص ح/ ص ح/ ح ح ẖašiyauu	خَشوا خَ/ شوا ص ح/ ص ح ح ẖašuu

حُذف المقطع قبل الأخير (ya)، وحذفت العلّة القصيرة (i) من المقطع السّابق له، فالتقى الصّامت في المقطع (š) مع العلّة الطّويلة (uu)، والحذف وإن كان واقعا في هذه الحالة فهو ليس حذفًا لعلّة طويلة إنّما حذف لياء ليّنة. ولا تضبط الشّين بالضمّة في خَشوا، فهي مضمومة ضمّة طويلة بالعلّة الطّويلة (uu).

-الفعل المضارع معتل الآخر المسند إلى ضمير المخاطبِين والغائبِين (هم وأنتم) وإلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة(أنتِ):

يُفسر التّغير الطّارئ على الفعل المضارع معتلّ الآخر عند إسناده إلى ضمير المخاطبين أو ضمير الغائبين، أي عند اتّصاله بواو الجماعة، أو إسناده إلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة، أي اتّصاله بياء المخاطبة، بحذف حرف العلّة من آخره، مع المحافظة على فتح الحرف قبل الأخير إن كان مفتوحًا، وإن لم يكن مفتوحًا يُضم ما قبل واو الجماعة، ويُكسر ما قبل ياء المخاطبة.

وعند إخضاع عملية التّفسير تلك للنّظام المقطعيّ، تتطابق بعض التّفسيرات وتختلف أخرى كالآتي:

1	2	3
يَسْعى + واو الجماعة ص ح ص/ ص ح ح+ ح ح Yas'aa+uu	يَسْعاونَ ← يَسْ/عا/ و/نَ ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح/ ص ح Yas'aauuna	يَسْعَون يَسْ/عَو/ نَ Yas'awna ← Yas'auna ص ح ص/ص ح ص/ ص ح

ويُفسر التّغير حال إسناد المضارع معتلّ الآخر إلى واو الجماعة استنادًا إلى النّظام المقطعيّ بتشكل مقطع مرفوض (ح ح) بعد مقطع ينتهي ب (ص ح ح) فإن كان معتلّ الآخر بالألف يحدث التّغير على المقطعين الثّاني والثّالث، فتُقصّر العلّة الطّويلة (aa) في المقطع الثّاني، وتُقصّر العلّة الطّويلة (uu) في المقطع الثّالث، فتلتقي العلّة القصيرة (a) في المقطع الثّاني مع العلّة القصيرة (u)في المقطع الثّالث(au) فتتشكّل الواو اللّيّنة(aw)

ص ح ح / ح ح ← ص ح(فتحة) ح (ضمة) ← ص ح ص ʼaw

وننبّه هنا إلى ضرورة ضبط الحرف الذي قبل الألف بالفتحة بعد تقصير الألف.

أمّا الفعل المضارع معتلّ الآخر بالواو أو الياء فيكون التّغير كالآتي:

1	يَدْعُوُ +واو الجماعة Yad ʼuwu+uu	يَقْضِيُ + واو الجماعة Yaqdiyu+uu
2	يَدْعُوُون ← يَدْ/عُ/ وُ / و/ نَ Yad ʼuwuuuna ص ح ص/ ص ح /ص ح/ ح ح/ ص ح	يَقْضِيونَ ← يَقْ/ ضِ/يُ/ و/ نَ Yaqdiyuuuna ص ح ص/ ص ح/ص ح/ ح ح/ ص ح
3	يَدْعونَ ← يَدْ/ عو/ نَ Yad ʼuuna ص ح ص/ص ح ح/ ص ح	يَقْضونَ ← يَقْ/ ضو/نَ Yaqduuna ص ح ص/ص ح ح/ ص ح

يتشكّل بعد الإسناد مقطع مرفوض (ح ح)، فيُحذف المقطع السّابق له، (ص ح)، فيلتقي ثلاث علل من النّوع نفسه، فتحذف العلّة الأولى، فالحذف واقع حقيقة، ولكنّه ليس حذفًا لعلّة طويلة، بل حذف لواو ليّنة أو ياء ليّنة، يرافقه حذف لعلة قصيرة سابقة لهما. ولا يصحّ القول بضمّ ما قبل الواو، فهو مضموم ضمّة طويلة بالعلّة الطّويلة الواو، فالضّاد والعين في: يقضون ويدعون، لا يصحّ ضبطهما بالضمّة، لأنهما متحركتان بالحركة الطّويلة الواو.

والتّغير ذاته يكون في المضارع معتلّ الآخر عند إسناده إلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة، فإن كان معتلّ الآخر بالألف، يكون التّغير على النحو الآتي:

1	2	3
يَسْعى + ياء المخاطبة Yas'aa+ii ص ح ص/ص ح ح+ ح ح	تَسْعاينَ تَسْ/عا/ ي/نَ tas'aaiina ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح/ ص ح	تَسْعَين يَسْ/عَي/ نَ tas'aina tas'ayna ص ح ص/ص ح ص/ ص ح

نلاحظ تشكّل المقطع المرفوض (ح ح) عند إسناد الفعل المضارع معتل الآخر إلى ياء المخاطبة، فإن كان معتل الآخر بالألف يحدث التّغير على المقطعين الثّاني والثّالث، فتُقصّر العلّة الطّويلة (الألف) في المقطع الثّاني، وتُقصّر العلّة الطّويلة (الياء) في المقطع الثّالث، فتلتقي العلّة القصيرة الفتحة في المقطع الثّاني مع العلّة القصيرة الكسرة في المقطع الثالث فتتشكّل الياء اللّيّنة.

ص ح ح / ح ح ← ص ح(فتحة) ح (ياء)' ay ← (ai)

- أمّا إن كان الفعل المضارع معتلّ الآخر بالواو أو الياء فالتّغير فيه يكون كالآتي:

1	يَدْعُوُ + ياء المخاطبة Yad 'uwu+ii	يَقْضِيُ + ياء المخاطبة Yaqdii+ii
2	تَدْعُوُين ← يَدْ/عُ/ وُ / ي/ نَ ص ح ص/ ص ح /ص ح/ ح ح/ ص ح	تَقْضِيُونَ ← تَقْ/ ضِ/ يُ/ ي/ نَ ص ح ص/ ص ح/ص ح/ ح ح/ ص ح
3	تَدْعينَ ← يَدْ/ عي/ نَ tad 'iina ص ح ص/ص ح ح/ ص ح	تَقْضينَ ← يَقْ/ ضي/نَ taqdiina ص ح ص/ص ح ح/ ص ح

يتشكّل بعد الإسناد مقطع مرفوض (ح ح)، فيُحذف المقطع السّابق له (yi -wu)، تلتقي ثلاث علل من النّوع نفسه، فتُحذف العلّة القصيرة الأولى، فالحذف واقع حقيقة، ولكنّه ليس حذفا لعلّة طويلة، بل حذف لواو ليّنة أو ياء ليّنة، يرافقه حذف لعلّة قصيرة سابقة لهما.

ولا يصحّ القول بكسر ما قبل الياء، فهو مكسور كسرة طويلة بالعلّة الطّويلة الياء، فالضّاد والعين في تَقضين وتَدعين لا يصحّ ضبطهما بالكسرة، لأنّهما متحركتان بالحركة الطّويلة الياء.

-فعل الأمر المُسند إلى ضمير المخاطبِين(أنتم) وإلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة (أنتِ):

يُفسر التّغير الطّارئ على فعل الأمر معتل الآخر عند إسناده إلى ضمير المخاطبين، أي اتّصاله بواو الجماعة، أو إسناده إلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة، أي اتّصاله بياء المخاطبة بحذف العلّة الطّويلة من آخره، والمحافظة على فتح الحرف قبل الأخير إن كان مفتوحًا، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء.

وتبيّن الأمثلة الآتية التّغير وفقًا لدراسة التّغير في المقاطع الصوتيّة:

1	اسعى[40] + واو الجماعة 'is 'aa+uu	ادْعو + واو الجماعة 'id 'uu+uu	اقْضي + واو الجماعة 'iqdii+uu
2	اسْعاوا ← إسْ/ عا/ وا ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح 'is 'aauu	ادْعووا ← إدْ /عو/ وا ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح 'id 'uuuu	اقْضيوا ← إقْ / ضي/ وا ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح 'iqdiiuu
3	اسْعَوا ← إسْ / عَوا ص ح ص/ص ح ص 'is 'au ← 'is 'aw	ادْعوا ← إدْ /عوا ص ح ص/ص ح ح 'id 'uu	اقْضوا ← إقْ/ ضوا ص ح ص/ص ح ح 'iqduu

1	اسعى[41] + ياء المخاطبة 'is 'aa+ii	ادْعو + ياء المخاطبة 'id 'uu+ii	اقْضي + ياء المخاطبة 'iqdii+ii
2	اسْعاي ← إسْ/ عا/ ي ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح 'is 'aaii	ادْعوي ← إدْ /عو/ ي ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح 'id 'uuii	اقْضيي ← إقْ / ضي/ ي ص ح ص/ ص ح ح/ ح ح 'iqdiii

3	اسْعَوا ← إسْ / عَي ص ح ص/ص ح ص ← 'is 'ai 'is 'ay	اذْعوا ← إذْ /عي ص ح ص/ص ح ح 'id 'ii	اقْضوا ← إقْ/ ضي ص ح ص/ص ح ح 'iqdii

عند إسناد فعل الأمر معتلّ الآخر إلى ضمير المخاطبِين(أنتم) أو إلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة (أنتِ)، أي عند اتّصاله (بواو الجماعة)أو (ياء المخاطبة) يتشكّل مقطع مرفوض مكون من علّة طويلة (ح ح)، فإذا كان الفعل منتهيًا بالألف (aa) يُفسر التّغير الطّارئ عليه بتقصير علتين طويلتين مختلفتين (aa مع uu أو ii) ويؤدّي ذلك إلى اجتماع الفتحة (a)مع الضمّة (u)أو مع الكسرة (i) لينتج بذلك واو ليّنة أو ياء ليّنة، أمّا في حال كان منتهيًا بالواو أو بالياء، فحذف العلّة واقع حقيقة، ثمّ يلتقي الصّامت قبل العلّة المحذوفة مع العلّة الجديدة، فيتحرك بها؛ لذا لا يجوز ضبط الحرف السّابق للواو أو للياء المديّتين بالحركة القصيرة.

ثانيا: الاسم المقصورعند جمعه جمع مذكر سالمًا:

عند جمع الاسم المقصور[42] جمع مذكر سالمًا كـ: مصطفى، وأعلى، يُفسر التّغير الطّارئ على آخر الاسم بحذف الألف، وبقاء ما قبله مفتوحًا، وفيما يأتي بيان للتّغير الطّارئ وفق المقاطع الصوتيّة:

1	مُصْطَفى + واو الجمع Mustafaa+uu	مُصْطَفى + ياء الجمع = مصطفاينَ Mustafaa+ii
2	مصطفاون ← مُصْ/ طَ / فا / و/ نَ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ح ح/ ص ح Mustafaauuna	مصطفاين ← مُصْ/ طَ / فا / ي/نَ ص ح ص/ ص ح/ص ح ح/ ح ح / ص ح Mustafaaiina
3	مُصْطَفَونَ ← مُصْ/ طَ/ فَو/ نَ Mustafauna Mustafawna ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح	مُصْطَفَينَ ← مُصْ/ طَ/ فَي/ نَ Mustafaaina Mustafayna ص ح ص/ ص ح / ص ح ص/ ص ح

عند جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالما يتشكل مقطع صوتي مرفوض (ح ح) فيطرأ التّغير عليه، وعلى المقطع الذي يسبقه (ص ح ح)، ويكون بتقصير العلّة الطويلة في المقطعين (aa وuu) أو (aa وii)، فتلتقي (a) النّاتجة من تقصير (aa) مع (u) النّاتجة من تقصير (uu)، أو مع (i) النّاتجة من تقصير (ii)، فتنتج الواو اللّينة أو الياء اللّينة.

ص ح ح ح ح ← ص ح(a) ح (i/u) ← au/ai ← aw/ay

-الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالمًا:

أمّا الاسم المنقوص (كـ: راعي) فالتّغير الطّارئ عليه عند جمعه جمع مذكر سالمًا يُفسر بحذف يائه، وقد علّل صاحب الملحة الحذف باستثقال ضمّ الياء فيه وكسرها، قال: "وكذلك ياء المنقوص تُحذف في هذا الجمع، كقولهم في الرّفع: (القاضون)، وفي الجرّ والنّصب: (القاضين)؛ وحذفها لامتناع دخول الضّمّة والكسرة على هذه الياء"[43]. والحذف واقع حقيقة، ولكنّه حذفٌ للياء اللّينة في الاسم المنقوص، يرافقه حذف للعلّة القصيرة السّابقة لها. ويلتقي الحرف قبل ياء المنقوص بواو الجمع، أو يائه المديّتين، فيتحرك بهما، وقد حكم الأوائل بضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء على اعتبار مفهومهم للعلّل الطّويلة، جاء في توضيح المقاصد: وكان ينبغي أن يُنبّه على أن ياء المنقوص تحذف في الجمع على حد المثنى، ويضمّ ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول: جاء القاضون ورأيت القاضين.[44]

ويُفسر التّغير الواقع في الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالمًا وفق النّظام المقطعيّ كالآتي:

1	راعِيُ + واو الجمع = راعيون ra'iyu+uu	راعِيِ[45] + ياء الجمع = راعيين ra'iyi+ii
2	راعِيُون ← را/ عِ/ يُ/ و/نَ ra'iyuuna ص ح ح/ ص ح/ ح ح/ ص ح	راعِيِين ← را/ عِ/ يِ/ ي/نَ ra'iyiina ص ح ح/ ص ح/ ص ح/ ح ح / ص ح
3	راعون ← را/ عو/ نَ ra'uuna ص ح ح/ ص ح ح/ ص ح	راعينَ ← را/ عي/نَ ra'iina ص ح ح/ ص ح ح/ ص ح

وقدّم الأوائل تفسيرًا للحذف يدور حول التقاء السّاكنين في المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالما، ويكون التقاء الساكنين في تفسيرهم في حال حذف حركة ياء المنقوص، كما يكون في حال إفراده من تقدير الضمّة والكسرة استثقالا، وحذف الحركة يحوّل الياء اللّينة إلى مديّة، فيكون التقاء السّاكنين في اعتبارهم: الياء المدية، وواو الجمع أو ياؤه [46]، فيقع حذف الياء. ولكنّهم فسّروا حذف الضمّة والكسرة استثقالًا في المنقوص، ولم يقدّموا تفسيرًا لحذف الفتحة في حالة نصبه وجمعه جمع مذكر سالمًا. وبقيت كسرة الحرف السّابق للياء في المنقوص وفق مفهومهم للياء المديّة الذي يقتضي سكونها وتحرك ما قبلها بحركة مجانسة، وهذا يقتضي توالي ثلاث حركات قصار.

-الاسم المنقوص عند تنوينه بتنوين الضمّ أو الكسر:

عند وقوع الاسم المنقوص نكرة مرفوعا أو مجرورًا يُفسر التّغير الطّارئ عليه بحذف يائه، وتنوينه بتنوين الكسر، "أو أنْ يكون نكرةً؛ فهذا يسْقُطُ حَرْف إعرابه لوجوب تنوينه؛ فِرارًا من الجمع بين ساكنين، وسَاغَ ذلك لدلالة الكسرة الّتي قبله عليه؛ فتقول في حال رفعه: (هذا قَاضٍ يا زَيْدُ)، وفي جَرّه: (نَزَلْتُ بِوادٍ رَحْبٍ)"[47]. والمنقوص في الحالتين معرب بحركة مقدرة على الياء المحذوفة.

ويُفسر التّغير الطّارئ على الاسم المنقوص وفق النّظام المقطعيّ كالآتي:

1	قاضِيُ + التنوين Qadiyu+n	قاضِيِ + التنوين Qadiyi+n
2	قاضِيٌ ← قا/ ضِ/ يُن ص ح ح /ص ح / ص ح ص qadiyun	قاضِيٍ ← قا/ ضِ/ يِن ص ح ح/ص ح/ ص ح ص Qadiyin
3	قاضٍ ← قا/ ضِن ص ح / ص ح ص qadin	قاضٍ ← قا/ ضِن ص ح / ص ح ص Qadin

نلاحظ أنّ الحذف واقع حقيقة للياء اللّينة في المنقوص، بالإضافة إلى حذف حركتها: الضمّة أو الكسرة، وكسرة الحرف الذي قبل ياء المنقوص يفسر تنوين الكسر الناتج بعد الحذف، وغاية الحذف التّخفيف، إذ تُختصر مقاطع الكلمة من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين، وتتخلص الكلمة من ثقل ضمّ الياء، أو كسرها.

أمّا في حالة النّصب فالفتح ظاهر على الياء خفيفًا في النّطق، فإذا نُوّن المنقوص به ثبتت الياء.

قاضي في حالة النّصب ← قاضيَ+ تنوين الفتح ← قاضيًا

ثالثًا: الكلمة معتلّة الآخر إذا وصلت نطقاً بكلمة في أوّلها ساكن:

إذا كانت الكلمة معتلّة بعلة طويلة في آخرها، يطرأ تغيّر على العلّة الطّويلة نطقا إذا وصلت بكلمة في أولها ساكن، وهو ما سماه الأوائل الحذف لالتقاء السّاكنين، ولا يكون ذلك إلا حال الوصل، فإذا زال الوصل ووُقِف على الكلمة معتلّة الآخر تثبت العلّة في آخرها نطقا.

وضرب سيبويه مثالًا على هذه الحالة في باب ما يُحذف من السّواكن إذا وقع بعدها ساكن، وقصد بالسّواكن في عنوانه العلل الطّويلة، فقال: "فأمّا حذف الألف، فقولك: رَمى الرجل"

والتقاء السّاكنين الذي يشير إليه هو التقاء الألف في (رمى) بالرّاء الأولى من الرّاء المدغمة في (الرّجل)، وحقيقة هذه الحالة هو تشكل مقطع صوتي مرفوض في موقعه:

رَمى الرَّجُل ← رَ / مار/ رَ/ جُ/ لُ ← ص ح / ص حح ص/ ص ح/ ص ح / ص ح

ramaarragulu

وحذف الألف لا يحلّ إشكال المقطع المرفوض في وسط الكلام، بل يزيده تعقيدا؛ إذ يؤدي إلى توالي ثلاثة صوامت دون علّة بينها، وهذا مرفوض أيضًا. والصّحيح هو تقصير العلّة الطّويلة (الألف في رمى) لتتحول إلى علّة قصيرة (فتحة) لتتشكل المقاطع الصوتيّة كالآتي:

رَ/ مَرْ / رَ/ جُل ← ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص

ramarragulu

ولا يختلف التّغير في آخر الفعل المعتلّ الذي صادف ساكنًا حال الوصل فطرأ عليه التغيّر الذي بيّناه عن إذا ما كانت الكلمة معتلّة الآخر اسمًا أو حرفًا، وضرب سيبويه مثالا للاسم معتلّ الآخر وقد التقت علّته الأخيرة بساكن فقال: هذه حُبلى الرَّجل. فالتّغير على حبلى حال الوصل هو تقصير الألف لتلافي تشكّل المقطع الصوتيّ المرفوض في موقع وسط الكلام كما بيّنا في المثال السّابق. والتغير ذاته يطرأ على أخر الحرف (إلى) أو (على) إذا ما صادف ساكنا في الوصل، كقولنا: إلى الْمدرسة، أو على الطّاولة.

وما يطرأ على الكلمة معتلّة الآخر بالألف، يقع على الكلمة معتلة الآخر بالياء والواو، كقولنا: هذا قاضي الْمَدينَة، ومحمدٌ يَدْعو اللهَ.

قاضي الْمدينةِ ← قا/ ضيل / مَ / دي/ نَ / ةِ يَدْعو الله ← يَدْ/ عول/ لا /هَ

ص ح ح/ ص ح ح ص/ ص ح/ ص ح/ ص ح ص ح ص/ص ح ح ص/ ص ح ح/ ص ح

Qadiilmadinati yad'uulaaha

ويحلّ تقصير العلّة الطّويلة مشكلة تشكّل المقطع (ص ح ح ص) في وسط الكلام، لتكون المقاطع بعد التقصير:

قا/ ضِل / مَ/ دي/ نَ/ ةِ يَدْ/ عُلْ / لا/ هَ

ص ح ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح/ ص ح/ص ح ص ح ص/ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح

Qadilmadinati yad'ulaaha

ونشير هنا إلى أن الكلمة المنتهية بياء أو واو غير مديتين لا يكون الحذف فيهما إذا وليهما ساكن في الوصل، لأنّهما إمّا متحركتان فلا إشكال في أن يليهما ساكن، ولا يشكّل ذلك مقاطع صوتية مرفوضة في موقعها، مثل:

المؤمن خَشِيَ الله ← خَ/ شِ/ يَلْ/ لا/ هَ عليك أن تَدْعوَ الله ← تَدْ/ عُ/ وَلْ/ لا/ هَ

ص ح/ص ح/ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح ص ح ص/ص ح/ ص ح ص/ ص ح ح /ص ح

ĥašiyalaaha tad'uwalaaha

وإمّا أن تكونا ساكنتين بعد فتح، وفي هذه الحالة يتشكّل مقطع صوتيّ مرفوض في مكانه، كالآتي:

آتَوْا الزَّكاةَ ← آ/ تَوْزْ/ زَ/ كا/ ةَ

ص ح ح/ ص ح ص ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح

'aatawzzakata

المقطع الصوتي (ص ح ص ص) مرفوض في موقعه، فالأصل أن يكون في آخر الكلام وليس في وسطه، ولا تُحذف الواو الساكنة هنا؛ فبحذفها يختل النّسق اللّغوي، ويلتبس المعنى، فلا دليل باق عليها في حال حذفها، ويُحلّ هذا الإشكال بإضافة علة قصيرة (u) إلى الواو السّاكنة، فتكون المقاطع الصوتيّة كالآتي:

آتوُا الزَّكاةَ ← آ / تَ/ وُزْ / كا/ ةَ

ص ح ح/ ص ح / ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح.

'aatawuzzakata

ونخلص بعد هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

-تعدّدت الأسباب التي أدّت إلى اضطراب الأحكام حول التّغير الطّارئ على العلّة الطّويلة في حال تعرّضها للتّغيير.

-قصور النّظام الكتابيّ، ومشكلاته، والتّحولات الكتابيّة في شكل الكلمات.

-وصف الأوائل للعلل الطّويلة بالسّكون، وبتحرّك ما قبلها بحركة مجانسة لها.

-لا يُقبل تفسير ما قدّمه العلماء في تعريف العلّة الطويلة بأن رمزها يساوي علّة قصيرة، مسبوقة بعلّة قصيرة من النّوع نفسه تابع للصّامت الذي يسبقه.

-ضبط الحرف الّذي يسبق العلّة الطويلة بعلّة قصيرة يعني توالي ثلاث علل قصار من النّوع ذاته، وهذا ما لا يقبله النّظام المقطعيّ في العربيّة، فالحرف قبل العلّة الطّويلة متحرك بها، ومن الخطأ ضبطه بحركة قصيرة.

-يقع التجزيء على العلل الطّويلة، ولا يقع على حرفي اللّين؛ لأنّهما صرفيا مساويان لصامت لا يقبل التجزيء

-يُفسر ما وصفه الأوائل بالتقاء الساكنين في ظل النّظام المقطعيّ بتشكل مقطع مرفوض، إمّا من حيث تركيبه ومكوناته، أو من حيث موقعه.

-عند دراسة التّغير الطّارئ على العلّة الطّويلة في آخر الكلمة في المواضع التي فسّرها المتقدمون بالحذف استناد إلى النّظام المقطعيّ في العربيّة نتوصل إلى أنّ التّغير الطّارئ في هذه المواضع على ثلاثة أحوال:

1-تقصير العلّة الطويلة لتتحول إلى علّة قصيرة، ويكون ذلك في:

أ-جزم المضارع معتلّ الآخر المسند إلى ضمير المخاطب المفرد المذكّر، والغائب المفرد المذكّر، والغائبة المفردة المؤنثة، والمتكلم، والمتكلمين: أنتَ، هو، هي، أنا، نحن، كـ: لا تسعَ، يسعَ، أسعَ، نسعَ.

ب-بناء الأمر معتلّ الآخر المسند إلى أنتَ، كـ: اسعَ

ج- إسناد الماضي معتل الآخر بالألف إلى ضمير الغائبة المفردة المؤنثة (هي)، نحو: سعَتْ.

د - الكلمة معتلّة الآخر سواء أكانت اسما، أم فعلا، أم حرفا، عند التقائها حال وصلها بما بعدها بصامت ساكن، نحو: رمى الرّجل، وهذه حبلى الرّجل، وإلى المدرسة.

1-تقصير علّتين مختلفتين، أولاهما ألف والثانية واو(au) أو ياء(ai)، ينتج منه واو ليّنة (aw) أو ياء ليّنة (ay)، وذلك في:

أ- إسناد الفعل الماضي معتلّ الآخر بالألف إلى ضمير الغائبين: هم، نحو: سَعَوا.

ب- إسناد الفعل المضارع معتلّ الآخر بالألف إلى ضمير المخاطبين، أو الغائبين (هم)، أو ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة (أنتِ)، نحو: تَسْعَوْنَ، يَسْعَوْنَ، وتَسْعَيْنَ.

ج- إسناد فعل الأمر معتلّ الآخر بالألف إلى ضمير المخاطبين(أنتم)، أو إلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة (أنتِ)، نحو: اسْعَوا، واسْعَيْ.

د- جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالما، نحو: مُصَطَفَوْنَ، ومصطفَين.

2-حذف الواو او الياء اللينتين في آخر الكلمة يرافقه حذف علّة قصيرة تسبقهما، أو تليهما

أ-عند إسناد الفعل الماضي معتلّ الآخر بالواو أو بالياء، نحو: سَرُوَ، وخَشِيَ، إلى ضمير الغائبين (هم)، تُحذف الواو والياء فيكون الفعل: سَروا، وخَشوا، ويُنبه هنا على أمرين:

الأول: الواو والياء في الفعلين لينتان وليستا علّة طويلة.

الثاني: يكون الحذف في هذه الحالة للمقطع الصوتيّ الذي يضمّ الواو أو الياء، بالإضافة إلى حذف العلّة القصيرة التي تسبق المقطع المحذوف، أيْ يكون الحذف لثلاثة عناصر صوتيّة.

ب-عند إسناد المضارع معتلّ الآخر بالواو أو بالياء، نحو: يدعُوُ، ويقضِيُ، إلى ضمير المخاطبين(أنتم) أو الغائبين (هم)أو المخاطبة المفردة المؤنثة (أنتِ)، أي عند اتصاله بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، يقع الحذف على الواو والياء، وهما في موضعهما حرفا لين، ويرافقه حذف لعلّة قصيرة سابقة لهما، فيكون الفعل بعد الإسناد: يَدْعونَ، ويَقْضونَ، وتَدْعينَ، وتَقْضينَ،

ج- عند جمع الاسم المنقوص، نحو: داعي، وقاضي، جمع مذكر سالمًا، يقع الحذف على الياء في آخر المنقوص، وهي ياء ليّنة، ويرافقه حذف للحركة السّابقة للياء، فيكون الاسم المنقوص بعد الحذف: داعون، وداعين، وقاضون، وقاضين.

د- عند تنوين الاسم المنقوص بتنوين الضمّ أو الكسر تحذف ياء المنقوص اللّينة، وتُحذف الحركة القصيرة التي تليها: الضمّة أو الكسرة.

وفي كل المواضع المذكورة يُنبه على أنه من الخطأ القول بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فالحرف ما قبل الواو أو الياء متحرك بالعلة الطويلة.

4-حذف الواو او الياء المديتين في آخر الكلمة، وذلك عند إسناد فعل الأمر معتل الآخر بالواو أو بالياء، نحو: ادعو، اقضي، إلى ضمير المخاطبين (أنتم)، أو إلى ضمير المخاطبة المفردة المؤنثة

(أنتِ)، أي عند اتصاله بواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، يقع الحذف على الواو والياء، وهما في موضعهما علّة طويلة، فيكون الفعل: ادعوا، واقضوا، وادعي، واقضي، وننبه أن ما قبل الواو والياء لا يُضبط بعلّة قصيرة؛ لأنّه متحرك بالعلل الطّويلة بعده.

توصية:

إعادة النّظر في دراسة التّغيرات الطّارئة على البنى الصرفيّة للكلمات بتوظيف معطيات الدّرس الصوتيّ الحديث، للتّوصل إلى توصيف مبنيّ على أساس علميّ دقيق.

الهوامش:

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (392هـ/ 1002م)، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ج1/ص34

(2) المبرد، محمد بن يزيد، (285هـ/898م)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 194/1.

(3) وهو مما أشير إليه في مصادر عدة، منها ما ذكره ريمون طحان في الألسنية العربية من أن الكتابة العربية اهتمت بالأصوات الصامتة فقط، ورمزت لها برموز خاصة، ولكنها لم تهتم بالأصوات الصائتة، وخاصة القصيرة منها. ينظر: طحان، ريمون، **الألسنية العربية**، دار الكتاب اللبناني، 1981، ص66.

(4))ينظر: شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية** رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص 34.

(5))ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (392هـ/1002 م)، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م، ج1/ص56.

(6))ينظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (444هـ/ 1053م)، **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، 1379هـ/ 1970م، ص6. وضيف، أحمد شوقي عبد السلام، (1420هـ/ 1999م)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ص16. والأفغاني، سعيد (1417هـ/ 1997م)، **من تاريخ النحو العربي**، دار الفكر، دمشق، ط1، ص 28

(7))ينظر: الداني، ***المحكم في ضبط المصحف***، ص19

(8) البكوش، الطيب، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، مطبعة جمهورية تونس المطبعة العربية، تونس، ط3، 1993م، ص.23

(9) ومازال الاضطراب الأول بين الألف والهمزة مؤثرا إلى اليوم على طلابنا في المراحل الدراسية المختلفة، وعلى بناء بعض المنظومات التعليمية التي تربط الألف بالهمزة، وتخلط بين الالف وهمزة الوصل.

(10) ينظر: شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص36.

(11) ينظر، البكوش، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات**، ص21-22

(12) الفراهيدي، الخيل بن أحمد، (170هـ/787م)، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ج1/ ص58

(13) سيبويه، عمرو بن عثمان، (180هـ/ 797م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م، ج 4/ص 433

(14) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1/ص 56-56

(15) حسان، تمام، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الكتب، القاهرة، ط5، ،1427هـ-2006م، ص71

(16) نفسه، ص72

(17)ينظر، ابن جنّي، **سرصناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2000م،1421هـ، 368/2.

(18) يُنظر: عبد، جواد كاظم، **المزدوجات الحركية الأثقل بين القدماء والمحدثين، مقاربة لسانية في البناء العميق للكلمة العربية**، مجلة العلامة، عدد خاص، مج7، ع1، 2022م/ص103.

(19) ينظر، شاهين، **عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص 47، وبشر، كمال، **علم اللغة العام الأصوات اللغوية**، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1980م، ص 132-135

(20) سيبويه، **الكتاب**، 165/4

(21) ابن جني، **سرصناعة الإعراب**،33/1

(22)نفسه،33/1

(23))نفسه 34/1

(24) بشر، كمال، علم *الأصوات*، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م، ص 155

(25) قريشي، يحيى، ومسعود غريب، (2020)، **ظاهرة أصوات العلة عند القدامى بين الصوت والرمز، مقاربة وصفية تحليلية**، جامعة قاصدي مرباح كلية الآداب واللغات، *الجزائر، مج8، ع2*، ص7.

(26)ابن جني، **سرصناعة الإعراب**، ص318/2

(27) ينظر، الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2004م/ 1425هـ، ط1، ص 97-143، وبشر، كمال، **الأصوات اللّغوية**، علم اللغة العام، ص501-512، وشاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربيّة**، ص38-42، وعبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية،ط1،دار الشروق، الأردن، عمان، 2000م/ ص16.

(28) يرى الدكتور سمير استيتية أنّ همزة الوصل ليست -في حقيقتها- إلا حركة، وليست صامتا، وهي بذلك تختلف عن همزة القطع، ورأيه يعني أنّ الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل يبدأ مقطعها الأول بحركة، ينظر: استيتية، سمير، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م، ص317-320. وتعتمد الباحثة في الدراسة أنّ همزة الوصل عند الابتداء بها صامت مساو لهمزة القطع، وهو الرأي المعتمد لكل من رأى أن المقاطع الصوتية في العربية لا تبدأ بحركة، ينظر: بشر، كمال، **علم الأصوات**، ص501- 512، شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص38-42، والشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية** ص97-143.

(29) ينظر، **المقتضب**، 134/1

(30) ينظر، ابن السراج، أبو بكر بن محمد، (316هـ/ 928م)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ج2/ص 146.

(31) نفسه، ج2، ص 146.

(32) ينظر، استيتية، سمير، **علم الأصوات النّحوي**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1/ 2012م،ص621، و جنان ناظم، وحسين عبد المهدي، **التّوجيه الصوتيّ لحذف الألف في العربية، دراسة تحليلية موازنة بين القدماء** والمحدثين، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث الدراسات الإسلامية، 2019م، 1441هـ، ع45،ج3، ص16.

(33) ابن فارس، أحمد بن فارس، (395هـ/1005م)، **مقاييس اللغة** تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج3/ص105

(34) قدّم بعض المحدثين افتراضات أخرى لمراحل التّغير، فعدّت ليلة باوزير لاحقة تاء التأنيث مكون من الفتحة القصيرة السابقة على التّاء، مع الصامت التاء، وعلى هذا الاعتبار عند إسناد الفعل الماضي معتل الآخر بالألف إلى ضمير الغائبة تلتقي ثلاث فتحات، فتحذف الحركة التي تشكل المقطع الأول من اللاحقة، فيلزم السكون الواقع في آخر اللاحقة حركة تعمل فيه لتسوّغ بقاءه في صيغة الفعل، ولا تكون هذه الحركة هي الحركة السابقة على المقطع ذي السكون، بل الفتحة التي قبلها، لذا أزيلت الفتحة التي تشكل فاصلا بين الفتحة المطلوبة، والتاء الساكنة، فنتجت الصورة الأخيرة للفعل.

ينظر: باوزير، ليلى، **الفعل النّاقص دراسة صوتيّة صرفيّة في ضوء نظرية العامل الفونولوجيّ (المقطعيّ)**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـ، ص 234-235.

(35)شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص 30، وعبد المقصود، الشايب، فوزي، تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، 1989م،1409هـ، ص60.

(36) مصلوح، سعد، **دراسة السمع والكلام**، عالم الكتب، 2005، ص248-249

(37) بشر، كمال، **الأصوات اللغوية**، علم اللغة العام، ص 132،

(38)لا يكون الماضي معتل الآخر بالواو إلا على وزن فعُل، والأفعال المعتلة الآخر بالواو أفعال معدودة، مثل: نَهُو، ونَهُو، ورَخُو، وسَرُو.

(39) قدّم الباحث أمجد طلافحة تفسيرا وصف به التّغير الحاصل في هذه الحالة بالخطوات الأتية: أولا تسقط فتحة الواو في (سرُوَ)، فتقع الواو بين حركتين متماثلتين، إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، فسقطت، وأدّى ذلك إلى التقاء الحركة الطويلة بالحركة القصيرة، فامتصت الحركة الطويلة الحركة القصيرة، ولا ترى الباحثة وضوح مصطلح امتصاص الحركة، الذي فُسر في هذا البحث على انعدام إمكانية تتابع ثلاث حركات من النوع نفسه وفق القوانين الصوتية في العربية.

ينظر: طلافحة، أمجد، **إسناد الفعل إلى الضمائر: دراسة في البنية والتركيب**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1995م، ص36-37.

(40)استعملنا الفعل في صيغته المسندة إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر قبل الحذف

(41)استعملنا الفعل في صيغته المسندة إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر دون حذف العلة من آخره لبيان التغير الطارئ عليها

(42)المستوفي لشروط ما يجمع جمع مذكر سالم

(43) ابن الصائغ، محمد بن حسن، (720هـ/1320م)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1424هـ/2004م، ج1/ص198

(44) المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (749هـ/1348م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م، ج 3/ص 1370.

(45) كسر الياء على اعتبار حالة الجر، وقد تكون مفتوحة على اعتبار حالة النصب، والتغير ذاته واقع في الحالين.

(46) وهما مديتان قياسا على الصحيح: كاتبون، كاتبين، katibuuna, katibiina

(47)ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ج1/ص177.

المراجع:

-الأفغاني، سعيد (1417هـ/ 1997م) ، **من تاريخ النحو العربي**، دار الفكر، دمشق، ط1.

- باوزير، ليلى، والحازمي، عليان، **الفعل النّاقص دراسة صوتيّة صرفيّة في ضوء نظرية العامل الفونولوجيّ (المقطعيّ)**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـ.

-بشر، كمال، **علم اللغة العام الأصوات اللغوية**، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1980م.

-بشر، كمال، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م.

-البكوش، الطيب، **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، مطبعة جمهورية تونس المطبعة العربية، تونس، ط3، 1993م.

- ناظم، جنان، وعبد المهدي، حسين، **التّوجيه الصوتي لحذف الألف في العربية، دراسة تحليلية موازنة بين القدماء والمحدثين**، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث الدراسات الإسلامية، 2019م، 1441هـ، ع45، ج3.

-ابن جني، أبو الفتح عثمان، (392هـ/ 1002م) ، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.

-ابن جني، أبو الفتح عثمان، (392هـ/1002 م) ، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
-حسان، تمام، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الكتب، القاهرة، ط5، ،1427هـ-2006م.
-الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (444هـ/ 1053م) ، **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، 1379هـ/ 1970م.
- استيتية، سمير، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م.
- استيتية، سمير، **علم الأصوات النّحوي، ومقولات التّكامل بين الأصوات والنّحو والدّلالة**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012.
-ابن السراج، أبو بكر بن محمد، (316هـ/ 928م) ، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.
-سيبويه، عمرو بن عثمان، (180هـ/ 797م) ، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
-شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
-الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، 2004، ط1، م/1425هـ.
- الشايب، فوزي، **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ**، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، 1989م،1409هـ.
- عبابنة، يحيى، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**، ط1، دار الشروق، الأردن، عمان، 2000م.
- كاظم، عبد جواد، **المزدوجات الحركية الأثقل بين القدماء والمحدثين، مقاربة لسانية في البنية العميقة للكلمة**، مجلة العلامة، عدد خاص، مج7، ع1، 2022.
-ابن الصائغ، محمد بن حسن، (720هـ/1320م) ، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.
-ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، (1420هـ/ 1999م) ، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، 1968م.
- طحان، ريمون، **الألسنية العربية**، دار الكتاب اللبناني، 1981
- طلافحة، أمجد، والحمَد، علي، **إسناد الفعل إلى الضمائر: دراسة في البنية والتركيب**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1995م.
-ابن فارس، أحمد بن فارس، (395هـ/1005م) ، **مقاييس اللغة** تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979
- الفراهيدي، الخيل بن أحمد، (170هـ/787م) ، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- قريشي، يحيى، ومسعود غريب، (2020)، **ظاهرة أصوات العلة عند القدامى بين الصوت والرمز، مقاربة وصفية تحليلية**، جامعة قاصدي مرباح كلية الآداب واللغات، الجزائر، مج8، ع 2.
- المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (749هـ/1348م) ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
-المبرد، محمد بن يزيد، (285هـ/898م) ، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مصلوح، سعد، **دراسة السمع والكلام**، عالم الكتب، 2005م.